وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان

(دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية)

دراسة تحليلية تقدم به الطالب: احمد داشي عبدالله العارضي

كجزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف: أ .د. بتول مطر عبادي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ
فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ (٩٥) فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ
تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٩٦)

صدق الله العلي العظيم

سورة الانعام

الاهداء :

الى.... الروح الطاهرة التي لطالما انتظرت هذه اللحظة بشوق وبفارغ

الصبر . . . . . .(امي) رحمة الله عليها

الى. . . . ابي الغـــالي اطـــال الله في عمره

الى . . . .روح ابن عمي عمر رحمه الله

الى .كل اساتذة وطلبة قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة القادسية

والى. . . . كل من عرفني وسيعرفني

اهدي اليهم جميعاً ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول الى هذه المنزلة التي ماكنا لنبلغها الا بفضله

فالحمد لله عز وجل الذي الهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي

اتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث العلمي واخص بالذكر ، الاستاذة المشرفة :

التي لم تبخل عليّ بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية

الى اللذين حضيت بشرف الجلوس بين ايديهم متعلما منهم

والى كل الاساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
الأهداء	
كلمة الشكر والتقدير	
فهرست المحتويات	
المقدمة	١
المبحث الأول : منهجية البحث	٢-٣
المبحث الثاني : المصارف التجارية	٤- ١٠
المبحث الثالث : أصناف البنوك ووظائفها ودورها وعلاقتها بالبنك المركزي	١١- ١٥
المبحث الرابع : ماهية التمويل	١٦- ٢١
المبحث الخامس : الأئتمان المصرفي	٢٢- ٢٦
المبحث السادس : دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع الأقتصادية	٢٧- ٣٠
الأستنتاجات	٣١
التوصيات	٣٢
الخاتمة	٣٣
قائمة المصادر	٣٤- ٣٥

المقدمة

يعرف العالم تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمجال المالي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والمصرفية ، ويعد الهيكل المالي لأي دولة مقياساً لتقدمها او تأخرها ، وذلك لما لها دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات ، فالمصارف هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين ، وبالتالي زيادة الانتاج من طرف المشاريع المنضمة .

والمشاريع الاقتصادية لها دور مهم و فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز بها من خصائص ، باعتبارها احسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية كما تعتبر الحل الامثل للكثير من المشاكل والازمات الاقتصادية التي يواجهها الافراد والمؤسسات ، فالاستثمار يوفر الانتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي الى رفع مستوى المعيشة كما انه يبعث على الاستقلال السياسي الذي ينجد في حربه اتخاذ قرارات تحديد المصير .

وتدعو الاوساط المصرفية والنقدية في العراق الى ضرورة اعادة النظر في الخطط المعتمدة لتنمية امكانية القطاع المصرفي العراقي وتعزيز فرص مساهمته في تعبئة المدخرات واستقطاب الودائع ويعتقد المتخصصون في هذا المجال على ضرورة اعادة النظر في المشاريع الاقتصادية وتوسيعها في ظل الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي يتوقع انه يستمر لفترة غير قليلة مقبلة في ضوء التدهور الحاصل في اسعار النفط

وصرح احد رؤساء المصارف الخاصة بان المصارف العراقية تستطيع استقطاب رؤوس اموال من داخل البلد وخارجه اذا توافرت العناصر الجاذبة خصوصا ثقة المواطن بالمصارف فالمواطن ليس لديه وعي كافي بالعملية المصرفية وليست لديه ثقة بالقطاع المصرفي كما ان المواطنين لا يميلون في شكل عام الى ايداع اموالهم في المصارف كذلك طالب بضرورة الزام الدوائر الحكومية بإيداع نسبة من اموالهم لدى المصارف الخاصة لمساعدتها في تقديم الائتمانيات كما يعتبر تأسيس شركة لضمان الودائع خطوة مهمة الى جانب توافر ادارات مصرفية كفوئة وقادرة على مواكبة الظروف الصعبة التي يمر بها اقتصاد البلد وقطاعاته المالية وتركز المجال على اقتصاد معظم المصارف العراقية الى وحدات ادارة الاخطار

ضمن هياكلها التنظيمية تعتمد المعايير الدولية المؤشرات المطبقة من شأنها اضافة الى غياب البعد الاستراتيجي للإدارات المصرفية وضعف الوعي بأهمية اداره الاخطار.

المبحث الأول

- مشكلة البحث

متى تكون المشاريع الاقتصادية ناجحة ومتطورة ومزدهرة وذات استمرارية من اجل تحقيق الاهداف المرجوة منها ، فأنها تحتاج الى بيئة مناسبة وحاضنة لها مع توفير كافة مقومات النجاح لها بدءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعتبر احدى اولوياتها وتبنى السياسات المالية والتمويلية اللازمة لتنفيذها وانتهاءاً بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع الاقتصادية .

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في كون ان النقد المعروض في اسواق المال لا يكفي لتوفير السيولة النقدية اللازمة لمتطلبات هذه المشاريع الاقتصادية والاستثمارية حيث يأتي هنا دور المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين وخاصة المصارف التجارية (الخاصة) والتي يختص نشاطها الاساسي في تمويل هذه المشاريع والمؤسسات الاقتصادية لان المصارف العامة لها مهام اخرى مثل التجارة الخارجية للدولة ...الخ.

ان من أهم الاخطاء الشائعة في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول النامية هي تبنيها لسياسات غير متكاملة لتحقيق الاهداف التي تخطط لها وعدم تبنيها حزمة من السياسات المتكاملة مع بعضها البعض حتى لا تنتج عنها نتائج متناقضة من جميع النواحي وحتى لا يترتب عليها آثار سلبية غير متوقعة .

إهمية البحث :

ان الهدف من هذا الموضوع هو الدور الفعال الذي تلعبه وتؤديه المشاريع والمؤسسات الاقتصادية في تطوير الاقتصاد الوطني العراقي وزيادة فرص العمل وكذلك الحد من الفقر ومعدلات البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

فان اهمية هذه المشاريع معروفة في اقتصاديات كل الدول المتقدمة كما ان الكثير من دول اوربا الشرقية وخاصة الدول الاشتراكية والدول النامية في اسيا وافريقيا نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي ولفترات متواصلة من خلال اعتمادها على هذه المشاريع بشكل كبير لكن الأختلاف ربما يكمن في اهمية توفير الضروف الاساسية المناسبة لنجاح هذه المشاريع وديمومتها فهي مهما كانت صغيرة لا تنشأ من فراغ او بقرار سياسي عاجل او بتوفير التمويل فقط ويشجع المختصون في المجال على الاقدام على مشاريع تفتقر الى الحد الادنى من مقومات النجاح ، وتنتهي المغامرة بفشل المشروع وبالتالي عجز المدين عن الدفع وهدر مبلغ التمويل وهذا ينطبق على القرارات السياسية العاجلة التي تعفي من الرسوم

الكمركية او توفير موارد اولية اساسية ومدعومة بحيث تسرع من انجاز في المعاملات والمشروعات.

- هدف البحث :

١-فهم عمل المصارف التجارية وكيفية منها للقروض

٢-التعرف على كيفية انشاء المشاريع الاقتصادية واثارها على الاقتصاد الوطني

٣-معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاقتصادية

٤-فتح المجال لغيرنا من اجل التعمق في الميدان مستقبلا .

-الفرضيات:

١-اهم التقنيات والاساليب المصرفية الاكثر شيوعاً هي القروض .

٢-المعايير والاجراءات المتخذة من قبل المصارف التجارية (الخاصة) لاتخاذ القرارات في منح القروض.

٣-تلعب المصارف التجارية دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.

٤-للمصارف التجارية دور كبير في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية.

٥-تعتبر منح القروض من اصعب القرارات التي يتخذها المصرف وذلك بسبب الاخطار التي يمكن ان يواجهها في حالة عدم سداد القرض .

المبحث الثاني

:-المصارف التجارية – اطار نظري

تعتبر البنوك التجارية اكثر انواع البنوك المتخصصة انتشاراً في العالم لما لها من اهمية كبيرة في المعاملات والمبادلات الاقتصادية حيث انها تعتبر الشريان الرئيسي للاقتصاد وهي التي يجري فيها النقد كما تجري الدماء في الشرايين حيث تقوم بتغذية الاستثمارات هنا وهناك وهي تقوم على وجود النقد الفائض ورصيد الحسابات لكل زبون ومن ثم تقوم بممارسة عملها التجاري كالتمويل والاقراض والاستثمار وغيرها من الاعمال المصرفية .

نشأة البنوك التجارية

أولا كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني المصطبة ويقصد بها المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة التي يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس ،وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري المتاجر بالنقود[١] .

وفيما يخص ضهور ونشأة البنوك ، حيث ارتبطت نشأتها نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للافراد والمجتمعات مما ادى الى زيادة التبادل التجاري بين هذه المجتمعات والدول المختلفة ومن ثم استخدام وسيلة النقد كعامل رئيسي لعمليات التبادل والخدمات الاقتصادية المختلفة بين الدول .

ونتيجة لتنوع وتعدد العمليات الاقتصادية والتجارية الامر الذي ادى الى تنوع العمليات المصرفية وهذا ادى الى تخصص البنوك في انواع مختلفة من العمليات ، حيث ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك التجارية والصناعية والعقارية والزراعية وغيرها [٢].

حيث كان اول ضهور للبنوك التجارية عام ١٣٩٧في مدينة البندقية بايطاليا الذي يعرف بأسم (بانكو ديالتو) كما ضهر بنك اخر في ايطاليا عام ١٦١٩ الذي يعرف باسم

---

[١] محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول ٢٠٠٣ قسنطينة الجزائر ص ٧٦

[٢] محمد جمال علي هلالي ، عبدالرزاق شحادة ،الطبعة الاولى ص١٩.

(بانكو دي جيرو) ثم بعدها ضهر بنك امستردام عام ١٦٠٩، وبعد القرن ١٨ اخذ عدد البنوك التجارية يزداد مع انتشار الثورة الصناعية في اوربا وضهور الشركات الكبيرة وهذا ماادى الى الحاجة الى بنوك كبيرة لتمويلها .

مفهوم البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية بانها تلك المؤسسات المتخصصة في قبول الودائع من الافراد تحت الطلب ومنع القروض . وتوظيف هذه الودائع في مجال القروض التجارية القصيرة الاجل . كذلك تقوم بمجموعة من الخدمات المصرفية مثل شراء وبيع الاوراق المالية وتحصيل كوباناتها والاوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملات الاجنبية ومنع الاعتمادات المستنديه واصرار خطابات الضمان وتأجير الخزائن الحديدية كذلك يقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري وهي تعتبر نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الاساسية في تعليق الودائع التجارية للعائلات او المؤسسات والسلطات العمومية .

اسس البنك التجاري

١-الربحية :- ان اولى ما تهتم به البنوك التجارية هو تحقيق الارباح وتعظيمها حيث تتعرض تلك الارباح لمخاطر التغير في الإيرادات مقارنة مع المؤسسات الاخرى ، فأذا ازدادت ايرادات البنك بنسبة معينة هذا يعني زيادة الارباح بنسبة اكبر ، اما اذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الارباح وبالتالي تتحول الى خسائر [٣] .

حيث تتكون الايرادات الكلية للبنك بشكل اساسي من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك اضافة الى الارباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع القيمة الشرائية لبعض اصوله .

اما المصرفات فهي تتمثل في مصروفات ادارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الاشخاص بالاضافة الى الخسائر الناتجة عن انخفاض بعض الاصول الرأسمالية .

٢-السيولة :-هي امكانية المصرف على توفير الاموال لمواجهة الالتزامات والطلبات ومتطلبات العملاء غير التعاقدية باسعار مناسبة في كل الاوقات . فالسيولة المصرفية تعني امكانية البنك التجاري على تسديد التزاماته نقداً والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض

---

[٣] احمد صلاح عطية ، كلية التجارة ، ٢٠٠٣ و٢٠٠٢ ،ص١٢

وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك وتكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الاموال المتاحة فائضة عن قدرت المصرف على الاقراض ويمكن للبنوك ان توفر مقدار معين من السيولة في كل الاوقات من خلال اجراء التزامن بين دخول الاموال اليها وخروجها منها . هناك عدد من العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية وهي :-

أ-عمليات الايداع والسحب على الودائع

ب-رصيد عمليات المقاصه بين المصارف

ج-موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف

د-رصيد رأس المال الممتلك .

٣-الامان او الضمان :-ان اساس كل عمليات التوظيف التي يقوم بها البنك هو الثقة في استرداد الاموال التي يفرضها البنك في الاجل المحدد لها دون التعرض لمخاطر كبيرة وهناك علاقة عكسية بين الامان وسعر الفائدة التي يحصل عليها البنك من الاستثمار وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم القروض وهي موارد البنك المتاحة ، واحتياجات النشاط الاقتصادي وسياسة الدولة .

البنوك حسب فعاليتها وتقسم الى

ا-بنوك الودائع :-هي تلك البنوك التي تكون وظيفتها الرئيسية هي قبول الودائع من الافراد تحت الطلب ولمدة لاتتجاوز سنتين اي في الاعمال القصيرة الاجل كذلك تتكون اموالها من راس المال المملوك للشركاء وهي تقوم بالاتصال بالافراد وتفتح لهم حساب خاص بهم وهو حساب الودائع او الحساب الجاري.

ب-بنوك الاعمال :-هي تلك البنوك التي تعتمد في اعمالها على اموالها الخاصة من خلال الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة اضافة الى الودائع ومن اهم الاعمال التي تؤديها هذه البنوك هو تقديم القروض طويلة الاجل للمشاريع القائمة والحديثة .

وظائف البنوك التجارية

يقوم البنك التجاري بالعديد من الوظائف وتقديم الخدمات مختلفة ومتنوعه خاصه بعد ظهور الصيرفة حيث تعمل على زيادة مستوى الارباح وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها كذلك العمل على تحقيق رضاء الزبائن وجلب المودعين وعليه فان البنوك تقوم بمجموعه من الوظائف التالية:-

اولا:- الوظائف التقليدية

ا-قبول الودائع على مختلف انواعها وتنمية الادخار حيث تقوم البنوك بقبول الودائع من الافراد والهيئات والتي تدفع عند الطلب ولاتقتصر وظيفة البنك على قبول الودائع بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة ايجابية متمثلة في جذب الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري .[٤]

ب- مزاولة عملية التموين الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف التنمية ومن اهم الاستثمارات التي تلجأ البنوك التجارية اليها في تمويل المشاريع الخاصة هي:-

١-منح التسهيلات والقروض وفتح الحسابات الجارية والمدنية

---

[٤] عبد الغفار حنفي قرياقص سمية ،الاسواق والمؤسسات المالية ، مركز الاسكندرية مصر،١٩٩٩، ص ٤٥

٢-الحصول على الوراق التجارية والتعامل بالاسهم والسندات (الاوراق المالية)
٣- دعم وتمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية .
٤-بيع وشراء الحوالات الداخليه والخارجيه وكذلك التعامل بالعملات الاجنبية
٥-اصرار الاسهم والمسندات للشركات المساهمة
٦-تأجير الخزائن الحديدية لحفظ المجوهرات

ثانيا:-الوظائف الحديثه للبنوك [١].

١-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية
٢-ادارة الاعمال والممتلكات للعملاء وتقديم المشوره الاقتصادية
٣-تمويل الاسكان الشخصي من خلال الاقراض العقاريه
٤-تحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والماء من خلال حسابات تفتحها
٥- تحصيل الاوراق التجاريه.

[1] احمد صلاح عطية ، مصدر سابق ، ص

ادوار البنك

تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية كونها تعتبر وسيطا بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدر رئيسي لتمويل المشاريع الاقتصادية وهذا ينضح من خلال الادوار الرئيسيه التي تقدمها

اولا:-دور الرقابه :- يعتبر البنك المركزي الاداة الرئيسيه لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية

ثانيا :-دور الوساطة:- يمكن توضيح دور الوساطة التي تقوم به البنوك التجاريه من خلال المخطط التالي الذي يوضح تدفق الاموال بين الوحدات المنتجة وبين المستهلكين [٥]

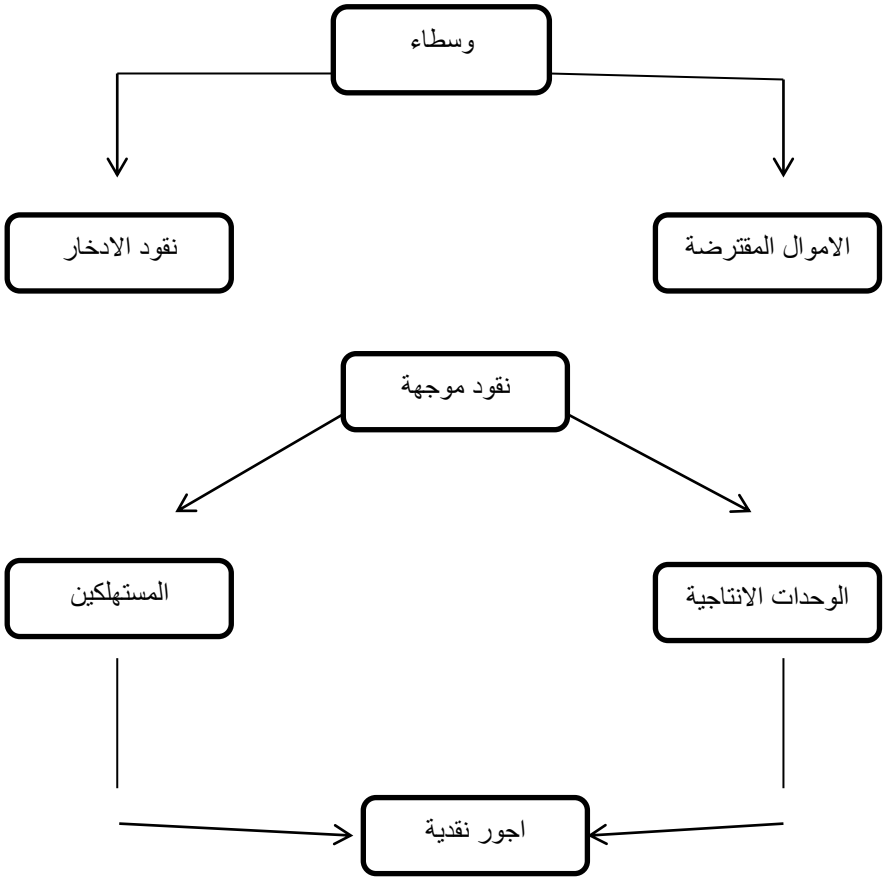

[٥] منير ابراهيم هندي،اداره البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث الاسكندرية ،ط٣ ، ٢٠٠٠، ص٦٠.

الدور الاستثماري :-

تعد البنوك التجارية اهم البنوك من حيث الخدمات المصرفية والتسهيلات التي تقدمها لزبائنها من غير تميز كذلك تتيح فرص استثمارية متنوعة للمدخرين لتنمية اموالهم .

اهداف البنوك التجارية :-

هناك ثلاث اهداف ينبغي على ادارة البنك السعي لتحقيقها وهي كالآتي :-

١-تحقيق الربحية:- حيث تسعى ادارة البنوك الى تعقيم الارباح من خلال زيادة الايرادات وجلب الزبائن .

٢-توفير السيولة :- ينبغي للبنك ان يكون مستعدا للوفاء بالودائع عند الطلب وتوفير السيولة الكافية لمنع تعرض البنك للنقص فيها واذا لم تتوفر سيولة مصرفية لدى البنك فان هذا يقلل ويؤثر ويسيئ بسمعه البنك .

٣-تحقيق الامان:- يعني توفير اكبر قدر ممكن من الامان للمودعين باعتبار ان راس مال البنك صغير وهذا يعني صغر حافه الامان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على اموالهم كمصدر للاستثمار .

المبحث الثالث

اصناف البنوك وظائفها ، دورها وعلاقتها بالبنك المركزي

اشكال البنوك التجارية

لا تقوم البنوك التجارية جميعها بنوع واحد من الاعمال المصرفية كما انها لا تخضع لنظام واحد لذا يمكن تقسيمها الى انواع مختلفة تبعا لنوع العمل او الاختصاص الذي تقوم به وهي كالآتي :-

اولاً:- البنوك من حيث الوضع القانوني وتقسم الى :-

أ-البنوك العامة:- وهي البنوك التي تكون من قبل الدولة اي تابعة للدولة ، ويشرف على اعمالها وانشطتها البنك المركزي .

ب-البنوك الخاصة :- هي تلك البنوك المملوكة من قبل الاشخاص سواء كانوا طبيعيين او معنويين وهم اللذين يتولون ادارتها ويتحملون كافة المسؤوليات القانونية والمالية وهي كذلك تخضع لرقابة البنك المركزي من حيث رسم السياسات المالية والتخطيط المالي والاقتصادي للدولة .

ج-البنوك المختلطة :- وهي تلك البنوك التي تكون مشتركة في ملكيتها وادارتها وتمتلك الدولة اكثقر من نصف راسمالها وذلك حتى تحافظ على سيطرتها على هذه البنوك وهو ما يسمح لها بالاشراف على توجيهها بما ينسجم مع سياسة الدولة المالية والاقتصادية [١].

ثانياً:- البنوك حسب طبيعة عملها وتقسم الى:-

أ-البنوك التجارية : وهي عبارة عن مؤسسات مالية تمارس عملها في النقود التي تتولى تجميعها على شكل ودائع من مصادر مختلفة كقبول الودائع وتقديم القروض والسلف ثم تعيد استثمارها في شتى مجالات الاستثمار المختلفة .

---

(١) جميل الزيدانين ، اساسيات في جهاز المالي ، دار وائل ، الأردن ١٩٩٩، ص٧٦.

ب- البنوك الصناعية : وهي البنوك التي تختصر في التعامل مع القطاع الصناعي من خلال تقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية حت تساهم في عملية التنمية الصناعية لاقامة المشاريع الصناعية الجديدة .

ج- البنوك الزراعية : وهي البنوك التي تختصر في التعامل مع القطاع الزراعي حيث تقوم بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية لمساعدة هذا القطاع في القيام بالاعمال في مشروعات التنمية الزراعية على مختلف مكونات هذا القطاع سواء كانوا افراد او جمعيات تعاونية .

د- النوك العقارية : وهي البنوك التي تقوم بتقديم القروض والخدمات المصرفية الى الافراد والهيئات والجمعيات القانونية مقابل رهونات وتأمينات عقارية [٦].

---

[٦] **محمد جمال الهلالي .عبدالرزاق شحاده .ط٢. ٢٠٠٩ ، طبعة الاولى .**

علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين البنوك التجارية والبنك المركزي والتي عادةً ما تتضمن هذه العلاقة من قيود يفرضها او تسهيلات يقدمها لتلك البنوك لذا فانه من الممكن ان تتاثر سياسة البنك وقراراته في مثل هذه العلاقة حيث ان التسهيلات الممنوحة او القيود المفروضة قد تكون ذات اهمية للطرفين بحيث ان كلا الطرفين قد وجد غايته لتحقيق اهدافه التي انشأ من اجلها [٧]

الفرع الاول :-تعريف البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي على انه : تلك المؤسسة التي يكون لها دور كبير في سوق النقد ، وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الامر بالنسبة للبنك التجاري وانه من المسلم به ان الهدف الاساسي لسياسة البنك المركزي حتى في الانظمة الليبرالية ليس هو تحقيق اقصى ربح ممكن بل صدفه المصالح الاقتصادية العامة [٨]

والبنك هو اهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ولذلك تكون علاقتها بالحكومة كبيرة جدا لانه يمثل الاداة الاساسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على السياسة النقدية ، وكذلك تكون علاقته كبيرة بالبنوك التجارية حيث يتولى الاشراف والرقابة على نشاطها .

ومن خلال هذه التعاريف يمكن اعطاء تعريف واسع للبنك المركزي : وهو اعلى السلطات النقدية في الدولة التي يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو المشرف الاول على السياسة النقدية ويسعى لتحقيق اهدافها ويتولى شؤون النقد في الدولة ويقوم بعدد من الوثائق مثل الاصدار النقدي ، والتحكم في وسائل الدفع .

---

[٧] **سامر جلدة . البنوك التجارية والتمويل المصرفي . الطبعه الاولى . ٢٠٠٩ ص١٤.**

[٨] **جميل الزيدانين ، مصدر سابق ، ص ١٠١.**

الفرع الثاني:- وظائف البنك المركزي

اولاً :

١-اصدار وتنظيم العملة الوطنية في الدولة فيما يعرف بنك الاصدار

٢-الاشراف والمراقبة على الجهاز المصرفي في الدولة

٣-القيام بالاعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف بنك الحكومة

٤-اصدار تصاريح العمل للبنوك الجديدة

٥-التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه بتنفيذ السياسات النقدية

٦-دعم السياسة النقدية التي تهدف الى حفظ القوة الشرائية للنقود من خلال تحديد كمية الاصدارات الجديدة من العملة الوطنية .

٧-العمل كملجأ اخير لجميع البنوك وقيامه باعمال المقاصة والمراقبة عليها فيما يعرف بنك البنوك .

٨-الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها

٩-تقديم المشورة الاقتصادية والمالية للدولة

١٠-ادارة الدين الداخلي للحكومة من خلال اصدار اذونات الخزينة وسندات التنمية .

ثانياً: الوظائف التي تربط ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية

يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك من مساعدة ودعم البنوك التجارية وتقديم خدمات فالبنك المركزي يعمل كقائد منظم للنظام المصرفي فهو بمثابة الصديق والمرشد للبنوك التجارية [١].

---

(١) المالقي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٥ ــ ١٩

وتحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي على شكل احتياطات نقدية اجبارية واخرى اختبارية وتأمين على الودائع لديها وتحدد نسب هذه الاحتياطات التي يحددها القانون من الودائع لدى البنوك التجارية لتنظيم عملية منع الائتمان والتي تقوم بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ولا يجوز الصرف من هذه الودائع من قبل البنوك لانها تحدد بحكم القانون ، كما انها لا تحقق اي عوائد بالنسبة للبنوك التجارية .

ومن خلال تركز الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي فأن ذلك ينتج عنه العديد من المزايا اهمها مايلي :

١-تركز الاحتياطي النقدي في البنك المركزي انما هو مصدر قوة كبير بالنسبة للنظام المصرفي في الدولة لانه ذلك يكسب ثقة الافراد .

٢-تركز الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي يساعده ذلك على توفير ارصدة اضافية لتلك البنوك التي تواجهها مشاكل مؤقته وبذلك يكون الملجأ الاخير لأقراض.

٣-ان تركز الاحتياط النقدي في البنك المركزي يؤدي الى جعل الائتمان اطول مدة واكثر مرونة حيث ان لو كان الاحتياطي مبعثر بين عدد من البنوك التجارية فواضح انه عندما يكون الاحتياطي مجمع في مؤسسة واحدة فانه يكون من الممكن ان يستخدم الى اقصى قدر ممكن .

٤-تركز الاحتياطي النقدي يمكن من قيادة الاقتصاد القومي ويزيد من مرونة وسيولة النظام المصرفي ، وهيكل الائتمان ككل اما في غياب تركز الاحتياطي النقدي فانه يجب على كل بنك تجاري ان يحتفظ بالقدر الكافي من الاحتياطي لكل انواع الطوارئ وكذلك بدون تركز الاحتياط النقدي ، ومايترتب على ذلك من تسهيلات يقوم بها البنك المركزي والمترتبة على اعادة الخصم فان ذلك لايحقق درجة عالية من السيولة للبنوك التجارية ، دون وجود قدر كبير من الاموال وبذلك فان الاقتصاد والمرونه والسيولة الخاصة بالبنوك التجارية انما تزداد بقيام البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك .

٥-ان تركز الاحتياطي النقدي يمكن البنك المركزي من ان يؤثر ويراقب ويدير الائتمان المصرفي بواسطة البنوك التجارية وذلك من خلال زيادة او تخفيض الاحتياطات النقدية لهذه البنوك وذلك من خلال تغيير نسبة الاحتياط النقدي .

المبحث الرابع

ماهية التمويل

يعتبر التمويل النواة الاساسية التي تعتمد عليها المنشأة وتوفير المستلزمات الاساسية واستخدامها لتشغيل وتطوير المشاريع الانتاجية والتي تحدد اساسا على تحديد افضل مصدر للحصول على اموال من عدة مصادر متاحة .ففي الاقتصاد المعاصر اصبح التمويل يشكل احد المكونات الرئيسية لتطوير قوى العمل المنتجة ودعم وزيادة رأس المال[٩]

المطلب الاول:-تعريف التمويل واهميته

للتمويل معنيان احدهما حقيقي والاخر نقدي :-

يقصد بالمعنى الحقيقي ((توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لاغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والمستلزمات الانتاجية لانشاء وتكوين الطاقات الانتاجية ورؤوس اموال جديدة))

اماالمعنى النقدي فهي ((أتاحة الموارد النقدية التي من خلالها يتم توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس اموال جديدة))[١٠]

ويقول موديس دوب ((التمويل في الواقع ليس الا وسيلة الموارد الحقيقية القائمة))

اماالكاتب بيش ((يعرفه على انه الامداد بالاموال اللازمة في اوقات الحاجة اليها))

ويعرفه التمويل على انه (توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجه اليه واستثمارها في عمليات مختلفة وتوفير الوسائل التي تمكن الافراد من استهلاك اكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص ان التمويل هو توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وتوسيعها وذلك في وقت الحاجة اليها اذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبه في الوقت المطلوب .

---

(٩) **احمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ٢٠٠٨،ص٧٠**

(١٠) **عبد الجليل ناوي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليناس ، جامعة الوادي ، ٢٠٠٧-2008,**

اهمية التمويل

ان لكل دولة في العالم سياسة اقتصادية وتنموية خاصة بها تعمل على تحقيقها من اجل تحقيق الرفاهية لافرادها . وفي بعض الاحيان تلجأ الى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات كما يتطلب وضع الخطوط المتعلقة في تخطيط المشاريع الاقتصادية والتنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلد التمويلية.[١]

ومهما تنوعت المشروعات فأنها تكون بحاجة الى التمويل لكي تنمو وتوسع نشاطها حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع .

حيث ان للتمويل اهمية كبيرة في تحقيق السياسة التنموية للبلد وذلك عن طريق :-

١-تحرير الاموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل الموسة او خارجها .

٢-توفير رؤوس الاموال اللازمة لانجاز المشاريع

٣-يعتبر التمويل وسيلة تستخدمها الدولة للخروج من حالة العجز المالي .

٤-تحقيق الاهداف المخططة من قبل الدولة .

٥-يساهم التمويل في انجاز المشاريع المعطلة وكذلك المشاريع الجديدة التي يزيد بها الدخل الوطني .

٦-توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة .

٧-يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس .

٨-تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم .

---

[١] بن قيراط وآخرون ، تمويل المشاريع الأقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العقيد ، الحاج الخضر، ٢٠٠٨ ــ ٢٠٠٩ ، ص١٧٦

اشكال التمويل

يمكن تقسيم التمويل الى عدة انواع مختلفة على اساس عدة معايير [1]

أولا:- من ناحية المدة الزمنية ويقسم الى :-

أ-التمويل قصير الاجل :-هو ذلك التمويل الذي يزيد فيه فترة استعمال الاموال او شراء البذور والاسمدة.

ب-التمويل متوسط الاجل :- يعبر هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للاموال لفترة تتراوح من سنتين الى خمس سنوات قبل سدادها مثل شراء المعدات والات وبعض التسهيلات التي تمنح الى المشروعات الفلاحية

ج-التمويل طويل الاجل :-يعبر هذا التمويل من خلال الطلب على الاموال اللازمة لاجراء بعض التحسينات مثل استصلاح وبناء اوانشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق .

ثانيا:-من ناحية مصدر الحصول على الاموال ويقسم الى :-

أ-تمويل داخلي :-اي تلك الاموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة او من مصادر اخرى دون اللجوء الى مصادر خارجية ، وهو يساعد المؤسسة على تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس مال العامل .
حيث ان التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الاستغلالي والمالي لللمنشأة.
ب-تمويل خارجي :-يتضمن هذا التمويل جميع الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياجات المالية للمؤسسة اي انه يكمل التمويل الداخلي ويمكن حصر المصادر الخارجية للاموال لتمويل الاستثمارات فيما يلي :-

أ-الحصول على اموال الغير من خلال اصدار السندات القابلة للتداول .
ب-الحصول على الاموال من المساهمين بأصدار اسهم جديدة
ج-الحصول على الاموال من البنوك التجارية على شكل قروض معرضية .

---

(١) عبد الغفار الحنفي ، رسمية زكي قرياقص ، مدخل معاصر في الأدارة المالية ، الدار الجامعية، الأسكندرية ، ٢٠٠٢، ص١٧١.

ثالثا:-من ناحية الغرض الذي يستخدم التمويل من اجله ويقسم :-

أ-التمويل لغرض الاستغلال :-يتمثل هذا التمويل في استغلال الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات المتعلقة بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع مثل نفقات شراء المواد الخام او دفع اجور العمال وغيرها اللازمة لانجاز العملية الانتاجية .

ب-بالتمويل لغرض الاستثمار :- وهو التمويل الذي يتمثل في تلك الاموال المخصصة لانشاء المشاريع قصد الاستفادة منها وكذلك توسيع الطاقة الانتاجية للمشروع واعداد الالات والتجهيزات وانشاء محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الاراضي وغيرها من المشروعات الاقتصادية .

مخاطر وضمانات التمويل

اولا:-مخاطر التمويل :-يمكن تقسيم مخاطر التمويل الى :-

١-مخاطر مادية

٢-مخاطر فنية

٣-مخاطر اقتصادية

١- المخاطر المادية :- وهي المخاطر التي ينجم عنها تلف بعض السلع المادية التي تكون من نتاج العمل الذي مولناه ، وفي هذه الحالة لايمكن تسديد المبالغ التي اقترناها وهذا مايؤدي الى الخسائر المادية مما يحتاج الى تكاليف اضافية .

من الامثلة على هذا النوع من المخاطر هو تلف المخزون من الطعام بسبب الحيوانات او الحشرات اوتلف المنزل بسبب الفيضان او الحريق .

٢- المخاطر الفنية :- وهي تلك المخاطر التي تنتج من حقيقة ان مهارة المنتج لاتتناسب مع خططه .

وبالرغم من الوسائل المعروفة فأن المنتج يفشل في عمل الشيء المرغوب لانه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الانتاج خاصة التعامل مع الالات الحديثة [١].

حتى وان نجح في عمله فأنه قد يستهلك موارد كثيرة اي تكون من تلك الموارد التي حددها عند خطته . مايسبب هدر للموارد وهذا مايؤدي الى الخسائر بالمنتج التي لم تكن بالحسبان .

لذا فأن المصانع تركز على الفنيين المهرة في العملية الانتاجية حتى وان كانت تكاليف تشغيلهم عالية .

---

[١] عبد المؤمن نديه ، وآخرون ، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الأعتماد المستندي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة مصر ، ٢٠٠٥- ٢٠٠٤ ، ص ١٦١،

٣- المخاطر الاقتصادية :-وهي تلك الناتجة عن اسباب اقتصادية بحتة وتقسم الى نوعين :-

أ-خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسدد من خلاله اقساط التمويل وباقي الالتزامات الاخرى .

حيث ان الاسباب التي تؤدي الى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة او الخدمة كثيرة ومنها المنافسة ، انخفاض الدخل ، نوع السلعة .
ب-مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له وبالتالي لايمكن انتاجه .

ثانيا:- الضمانات او تفادي مخاطر التمويل

لايمكن نفي او منع حدوث المخاطر لانها حتمية كما لايستطيع اي شخص منتج ان يزيلها كليا من طريق نشاطه ولكن يمكن تفاديها قدر الامكان وذلك من الطرق التالية :-
١- الاجراءات المناسبية التي تحوي نفقات خاصة .
يمكن التخفيض من كل انواع المخاطر الى حد ما عن طريق زيادة المنفق على اجراءات الاحتياط ضدها . فمثلا يمكن ان نجعل مبنى المصنع اكثر مقاومة للنار اذا ماانفقنا اكثر في بنائه ووضع مواد مقاومه للحريق في جدرانه . كما ان خطر توقف الانتاج بسبب النقص في مادة رئيسية في الانتاج من الممكن ان يزول اذا انشأنا احتياطي كاف من المخزن من هذه المادة .
من الامثلة على ذلك قيام اليابان بوضع عجلات حديدية متحركة في اساس المباني الشاهقة حتى تقاوم الزلازل مايتطلب نفقات خاصه .
٢-تحويل الاخطار الى تكاليف منتظمة وجمعها مع الاخطار المتشابهة اي بمعنى استبدال النتائج عن المخاطر الى تكاليف سنوية تدفع الى شركات التأمين ، حيث تتكفل الاخيرة بأن تعوض عن الخسائر الناتجة عن اي سبب طبيعي وذلك مقابل سداد سنوي معين يسمى القسط premium (رمغان ١٩٩٨) وهنالك عدد من المخاطر الطبيعية والتي يمكن المقامرة بها وتحويلها الى تكاليف سنوية منتظمة عن طريق التأمين . ومن الامثلة على هذه الاخطار اخطار الفيضان ، الحريق ، غرق السفن ، السرقة .... الخ
ولكي يكون الخطر قابلا للتأمين عليه لابد من توافر حالتين وهما :-
أ-يجب ان يكون الخطر منفصلا ومستقلا
لانه اذا لم تكن الاخطار منفصلة اي انهعا تكون مجمعه كلها حيث انها من الممكن ان تتأثر بطريقه متشابهة باي كارثه عظيمة فأن مبدأ المغامره سوف لايطبق حيث ان الخسائر الكلية سوف لاتخطئ في المتوسط من سنة الى اخرى وفي سنة الكارثة فأن شركة التأمين من الممكن ان تتعرض لمطالبات اكبر مماتستطيع ان تواجهه .

ب-يجب ان لايزداد الخطر
لانه المؤمن له يقوم بتخفيض كمية ومقدار العناية التي يقوم بها لان الخسارة سوف تتحملها شركة التأمين .
٣-مقابلة الاخطار الاخرى التي تعمل في الاتجاه العكسي.
اي خطر الخسارة التي ترافق فرص الربح فليس نادراً ان نجد الخسارة لشخص ما فائدة وربح بالنسبة لشخص اخر . فأذا تعاقد خباز على توريد الخبز الى المؤسسة بسعر محدد فأنه سوف يحقق خسارة اذا ارتفع سعر الدقيق والعكس صحيح ، اما اذا تمكن الاثنان خسارة ان يعلموا مساومة والتي بمقتضاها يتعاقد الخباز على شراء الدقيق من الطحان بسعر محدد فان كلاهما سوف يحقق اما ارباحاً او خسارة عارضة .

المبحث الخامس

اولاً:-الائتمان المصرفي

١-الائتمان المصرفي :-ان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض ، واصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة اخرى بالاقراض او المداينة ويراد به في الاقتصاد الحديث : ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها .

وكذلك يعرف الائتمان بانه : الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا ام معنويا بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد وتعرف القروض المصرفية بانها : تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالاموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة .

ويتم دعم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حال توقف العميل عن السداد بدون اية خسائر .
ان اول اشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي اصحابها في البداية اي حق بالفائدة بل انه كان يترتب عليهم في بعض الاحيان دفع جزء منها لمن ادعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها .
ومن ثم اخذت مؤسسات الايداع هذه بممارسة عمليات الاقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الاقراض هذه تتم من ممتلكات المقرضة نفسة .[١]
بعد ذلك مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحقت هذه المؤسسات ان قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة وبعد ان كان المودع يدفع عمولة ايداع اصبح يتلقى فائدة على

(١) سليمان ناصر ، كتاب التقنيات البنكية وعمليات الأنتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٢/ ٢٠١٢، ص٢٩.

ودائعة وبعد ان زادت هذه العمليات لاحق العباقرة ان استطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابله لما لديهم[١١] .

(١١) من موقع .https:\\m.bayt.com\ar\speeialties\q\1287

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ليصبح الركن الاساسي لأعمال المعارض الحديثة وهو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية من جهة اخرى .

ثانياً: اسس منح الائتمان:-

يجب ان يتم الائتمان المصرفي استنادا على قواعد واسس مستقرة ومتعارف عليها وهي :-

١-توفر الامان لاموال المصرف وذلك يعني اطمئنان المصرفي الى ان المنشأه التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

٢-تحقيق الربح :- والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد الودائع ومواجهة بعض المصاريف المختلفة وتحقيق عائد .

٣-السيولة :- يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة اي توفر قدر كافي من الاموال السائلة لدى المصرف – النقدية والاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية اما بالبيع او بالاقراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون اي تاخير وهدف السيولة دقيق لانه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهذا قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية فيبقى على ادارة المصرف المواءمة بين هدف الربحية والسيولة [١٢]

مصادر الائتمان المصرفي

هناك عدة مصادر يلجأ المصرف اليها لتوفير الاموال اللازمة واهمها ما يلي :-

اولاً:-الايداعات المصرفية :- وتعتبر من اهم مصادر الاموال للمصارف التجارية في الوقت الحالي ، حيث يقوم البنك المركزي بقرض احتياطي الزامي على المصارف بنسبة معينة

---

(٢) محمد صالح الحناوي وآخرون ، الأدارة المالية ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٩.

يضعها البنك المركزي حيث تلجأ الية المصارف عندما تحتاج الى اموال او عند مواجهة عجز في السيولة .

ثانياً:-الاوراق التجارية :- يتعامل المصرف بنوع من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الاوراق المحمولة الى النقدية الغير محمولة التي تصدر على شكل خصومات لا تتداول الا في اجل الاستحقاق .

ثالثاً:-الحساب المصرفي :- هو اتفاق يتم بين الزبون والمصرف ، وينص على ان ما يسلمه كل منهما للاخر من اموال يسجل في حساب اخر في مصلحة الدافع وفي ذمة القابض .

رابعاً:-السوق المالي والسوق النقدية :-تنتهي هذه الاسواق الى اجراء مفاوضات حول القرض ومن خلال المفاوضات يقدم لزبون طالب القرض رداً يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلبه وبعد مرور فترة زمنية محدودة يتلقى العميل اشعارا اي الرد على طلبه سواء بالقبول او الرفض ويجري السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الاجل وتكون هذه القروض مقدمة بشروط على ان يتم تسديدها خلال ٥ سنوات[١٣] .

اهمية الائتمان المصرفي :-

ان الائتمان المصرفي ضرورة جوهرية للاقتصاد فهو يحول دون بقاء الاموال معطلة او مجمدة ، ويمكن رجال الاعمال من مباشرة اعمالهم وتوسيعها وفي ذاك زيادة انتاج راس المال ، ويمكن تلخيص اهمية الائتمان المصرفي كالآتي :-

١-زيادة الانتاج : انشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة ، وكذلك تطوير القائم منها والتي في حاجة الى اموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات .

---

(١) سليمان ناصر ، مصدر سابق ، ص١١.

٢-زيدة الاستهلاك : يمكن الائتمان المصرفي المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع .

٣-توزيع الموارد المالية على مختلف الانشطة الاقتصادية حيث يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي في مختلف القطاعات .

٤-تشغيل الموارد الاقتصادية المجمدة عن طريق الائتمان المصرفي حيث يمكن الاستفادة من الاموال المجمدة بصورة مؤقتة والموجودة بالمصارف وذلك من خلال التمويل قصير الاجل .

٥-تسهيل عملية التبادل التجاري باستخدام الاعتمادات المستنديه والتي تمثل احد اشكال الائتمان المصرفي اذ توفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية .[١٤]

اهداف الائتمان المصرفي

١-وضع أفضل القواعد والسياسات الخاصة بتمويل المخاطر والتأمين عليها، ورسم الخطة الرئيسية الشاملة والرامية إلى توفير أقصى حماية مالية لأصول وموجودات ومسؤوليات الشركة وبأقل كلفة ممكنة والإشراف على تنفيذ كافة الأحكام والإجراءات المنظمة لها بما يحقق الاستخدام الأمثل للميزانية المخصصة لتمويل المخاطر بشتى أنواعها.

٢-تطوير وتحديث أنظمة الدليل المالي الموحد، ووضع المعايير والأسس المحاسبية بمهنية عالية، وبما يضمن تحقيق أقصى درجات المحافظة على مال الشركة.

---

[١٤] **منير ابراهيم هندي ، ادارة الاسواق والمنشاة المالية دار وائل للنشر ، ١٩٩٩ ، ص١١-١٥.**

٣-مواكبة تطوير الأنظمة المحاسبية وإصدار الحسابات الختامية والتقارير المالية على أسس ومعايير معتمدة دوليا، بما يوفر أقصى درجات المرونة والدقة والسرعة.

٤-تحقيق رقابة حقيقية على كافة المصروفات والإيرادات والتسويات القيدية وتبويبها وقيدها وترحيلها للسجلات وإعداد التحاليل الخاصة بهـا مع تطبيق معايير رقابية تهدف للمحافظة على الأصول والموارد التابعة لإدارة نشاط مشاريع المجموعة المختلفة.[١٥]

المبحث السادس

دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية للعراق (اطار عملي)

يعاني العراق من اعباء الحرب مع تنظيم داعش وآثار اسعر النفط المنخفضة الذي طال امدها منذ منتصف ٢٠١٤ . وحافظت قوة انتاج النفط على معدل النمو لكن الاقتصاد غير النفطي شهد انكماشاً حاداً ومازال ١٠% من العراقيين يعانون الهجرة والنزوح بسبب استمرار الاضطرابات وتساند حزمة تمويل دولية كبيرة جهود الاصلاح التي تطلع بها الحكومة العراقية وفي اعقاب توصلت اليه منضمة اوبك انه من المتوقع ان ينخفض انتاج النفط في السنوات المستقبلية لكن في حال شهدت اسعار النفط ارتفاعا . فسوف يساعد ذلك على تحسن ميزان المالية العامة والميزان الخارجي وستعود القطاعات غير النفطية الى

(١) صلاح الدين حسن السيمي ، أدارة اموال ، وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الأقتصادية بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١١١.

تحقيق نمو ايجابي لكن المخاطر الاقتصادية والنقص في الموازنة العامة للدولة لاتزال عالية[١٦]

يبلغ حجم الاقتصاد العراقي ٢٢٣ مليار دولار لعام ٢٠١٥ يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً على القطاع النفطي حيث يكون ٩٥% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة. كلف حرب الخليج الأولى مايقدر بحوالي ١٠٠ مليار دولار من الخسائر وكان العراق مثقلا بالديون بعد انتهاء الحرب وكانت العوامل الأقتصادية لها الدور الأكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى وزادت الحرب الثانية من مشاكل العراق الأقتصادية حيث فرض حصار اقتصادي على العراق منذ ٦ اغسطس ١٩٩٠ حتى ٢١ ابريل ٢٠٠٣.

تساهم المصارف بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعتبر المؤسسات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي أحد المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية ألي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي . وكذلك تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين فهي بذلك تقوم باقتراض الأموال من المقرضين كحسابات جارية وودائع مقابل فائدة وإعطاؤها للمستثمرين أما بشكل قروض أو من خلال المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية .

أن هيكل الجهاز المصرفي في العراق يتكون من ثالثة أنواع من المصارف أضافة إلى البنك المركزي العراقي وهي مصارف القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف الأجنبية . فالقطاع العام يتكون من سبعة مصارف والقطاع الخاص يتكون من ثلاثون مصرف وثالثة عشر مصرف أجنبي كما أن هناك ثمانية مصارف أسلمية تعود ملكيتها القطاع الخاص.

إن المصارف الخاصة لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية ألن نشاطها الرئيسي هو التمويل بينما المصارف العامة لها أنشطة أخرى تخص الدولة مثل التجارة الخارجية للدولة والعمليات التي تخص الخزينة ومعاملات الدوائر الحكومية ورواتب المتقاعدين ... الخ . بينما نشاط المصارف الخاصة هو جذب الودائع واستخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية أضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي قدمها تلك المصارف من اجل تحسين مستوى معيشة الفرد والازدهار الاقتصادي ما يقود الى تحسين الوضع الاجتماعي

---

(١) https://ar.m.wikiped.org.\wiki. /

للافراد . وتعتمد الدول على فترات الازدهار الاقتصادي بشكل اساسي لتأثيره على حياة الافراد وعلى استقرار المجتمع [١٧]

في ظل الوضع الاقتصادي الجديد في العراق المتمثل بالتحول إلى اقتصاد السوق ، والبيئة القانونية الجديدة التدي تتضمن أصدار قانون المصارف رقم(٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسدنة ٢٠٠٤وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة٣٠٠٦ أخذ النشاط المصرفي الخاص بالتطور في ظل البيئة الجديدة فقد بلغ عدد المصارف الأهلية (٣٠)مصرف مقارنة بعدد (١٦) مصرف فقط في سنة ٢٠١١ ، الأمر الذي أنعكس على نشاط هذه المصارف حيث بلغ رأسمالها (٢.٩) تريليون دينارا عراقي في نهاية عام ٢٠١١ بعد أن كان (٢٤،.)تريليون دينار عراقي عام ٢٠٠٣ .

المصارف الخاصة تقوم بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال منح القروض كائتمان مصرفي أو شراء أسهم وسندات كاستثمارات باستخدام رأس المدال المتدارك للمصارف . كما قامت المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة باستثمار أموالها في شراء سندات الدين الحكومية على اختلاف أنواعها وهذا يعني مساهمة المصارف الخاصة بشكل فعال في توفير سيولة نقدية للحكومة من خلال دعم إصدارات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من حوالات الخزينة.

فيما يخص المصارف الإسلامية في العراق فقد بدأت أنشطتها منذ سنة ١٩٩٣عندما تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ، ثم تأسست مصارف إسلامية أخرى بعد عام ٢٠٠٣ ليصل عدد المصارف الإسلامية في العراق إلى ثمانية مصارف في نهاية عام ٢٠١١ وتعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص برأسمال مقدارا (٧٠٢,٤) مليار دينار أي ما يعادل نسبة (٢٤%) من رأس المال الكلي للمصارف الخاصة ، و المصارف تمارس أنشطتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

شهدت الأسواق العالمية ومنها العراق في العقود الثالثة الأخيرة أنفتاك كبير وعالقات اقتصادية واسعة ,وتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق . وساعد على ذلك التقدم التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات الذي نتج عنه إمكانية تناقل المعلومات بسرعة فائقة عبر العالم داخل قرية صغيرة . وفيما يخص المشاريع الاستثمارية فأنها بحاجة إلى مصادر

---

[١]محمد خضر ياسين ، مديرية الحسابات القومية –/. images- pd. 36240

متعددة للتمويل وأهم تلك المصادر هي المصارف وبالذات المصارف الخاصة التي زاد عددها بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

هناك نوعان أساسيان من التمويل توفرهما البنوك؛ النوع الأول هو التمويل قصير الأجل وفيه تقدم البنوك تسهيلات للعملاء ومثال لذلك السحب على المكشوف لعميل البنك (توفير الأموال لصاحب الحساب حتى لو لم يكن لديه رصيد كاف بشرط تغطية حسابه في فترة زمنية معينة) وكذلك من أمثلة التمويل قصير الأجل إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وهي عبارة عن أوراق يكون البنك بموجبها ضامن للعميل تجاه الغير في اتمام صفقات معينة.

أما النوع الثاني فهو التمويل طويل الأجل ويكون عادة في شكل قرض يرد في مدة تزيد عن عام وقد تصل إلى خمسة أعوام أو أكثر حسب نوع المشروع واحتياجاته، ولكي تحصل على تمويل طويل الأجل، وذلك تجنباً للمخاطر الناتجة عن عدم توفر السيولة مما يشير الى ضعف دورها في عملية التنمية الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى انخفاض مستمر في نسب الربحية ولكي تحصل هذه المشروعات على هذا التمويل لا بد وأن تمر بإجراءات أكثر تعقيداً فعليها الدخول في نقاشات ومفاوضات حول مبلغ القرض وطرق وكيفية السداد وسعر الفائدة وأيضاً تقديم مستندات خاصة بالمشروع وميزانياته وكذلك تقديم ضمانات تجعل البنك مطمئناً على أمواله مثل خطابات ضمان وملكيتك لأصول ثابتة وعادة ما يرهن البنك هذه الضمانات لصالحه. وقد يطلب البنك ضمانات إضافية لزيادة الاطمئنان وعدم المخاطرة وتقليل الخسارة المحتملة إلى أقل ما يمكن في حالة تعثر العميل أي عدم قدرته على سداد القرض أو التأخر في السداد[١٨].

(1) https://www.tamweely.org/articles/

الاستنتاجات

١-ان نشاط المصرف يتوقف على نوع وحجم الزبائن التي يتعامل معهم .
٢-اثر عدم سيولة المصرف يهدد سمعته مايؤدي الى افلاسه وغلق ابوابه تجاه المستثمرين.
٣-ان المصارف تعتمد على الحسابات الجارية وودائع الزبائن كمصدر للتمويل وان هناك فجوة واسعة بين الحسابات الجارية والودائع ورأس المال خصوصا من سنة ٢٠٠٥ وما بعدها .
٤-فيما يخص المصارف الخاصة في العراق لم نلاحظ اي تأثير للازمة المالية التي حدثت خلال عام ٢٠٠٨ على نشاطها المالي بسبب كونها حديثة التكوين ، ولم تكن لديها علاقات اقتصادية واسعة مع العالم الخارجي .
٥-كما يمكن الاشارة الى النقائض التي توجهها المصارف في منح القروض ، لها اثار سلبية على نتائج هذه المصارف .
٦-ان اغلب الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية (العامة والخاصة) عبارة عن ائتمان قصير الاجل ولاغراض تجارية واستهلاكية ، وانها لاتفضل منح الائتمان الطويل الاجل تجنبا للمخاطر الناتجة عن عدم توفر السيولة مما

يشير الى ضعف دورها في عملية التمويل للمشاريع الاقتصادية مايؤدي الى انخفاض مستمر في نسب الربحية ومعدل العائد على رأس المال .
٧-ان نسب استخدام الحسابات الجارية والودائع كمصادر تمويل للمشاريع الاقتصادية قليلة بسبب حاجة المصارف الخاصة الى الاحتفاظ بسيولة نقدية عالية اضافة الى الاحتفاظ بنسبة من الحسابات الجارية والودائع لدى البنك المركزي العراقي .
٨-لاتزال المصارف العراقية العامة والخاصة تعتمد المعايير التقليدية في منح الائتمان من خلال الضمانات العقارية ولفترة قصيرة الاجل ، الامر الذي ادى الى عدم تمكن صغار المستثمرين والمقرضين من الاقتراض من المصارف.

التوصيات

١-على المصارف ان تولي اهتماما اكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع والعمل على تحسين وظائفها في اتخاذ القرارات من تنظيم اكثر لعملية التمويل .
٢-العمل على زيادة رؤوس اموال المصارف لتوفير مايكفي من السيولة لتغطية الحسابات الجارية والودائع والاحتفاظ بسيولة نقدية .
٣-حتى تستعيد المصارف سيولتها وتتمكن من احتياجات التمويل ، فأنه من الضروري الانفتاح على المصارف الاجنبية .
٤- ضرورة عمل الية للمصارف لمنح الائتمان طويل الاجل مع الضمانات القانونية اللازمة لذلك ومن خلال نظام معلوماتي دقيق عن العملاء .
٥-زرع روح المقاولة بتكوين جامعي موجه لانشاء مشاريع تنموية اقتصادية .
٦-تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المصارف بقصد تشجيعها على التقدم والتطور والازدهار .
٧-ازالة جميع العوائق والقيود التي تواجه او تحد من عمل المصارف ، وكذلك القيود والمعرقلات التي تواجه المؤسسات والمشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرق المصرف .
٨-فتح فروع للمصارف الخاصة في جميع المحافظات وذلك للتوسع في النشاط الاقتصادي بدلا من تركيزها في بغداد.

الخاتمة

من خلال الدراسة لهذا الموضوع ،يتبين لنا الدور الفعال الذي تعليه المصارف التجارية في انعاش وازدهار الاقتصاد الوطني فهو يعتبر احد وسائل التمويل الفعال فهو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي الوطني الى حد الان ، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الاموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات الاقتصادية مقابل الحصول على فائدة .

كما تساهم المصارف التجارية بطريقة غير مباشرة في تمويل المشاريع الاقتصادية ، فهي تقوم بمختلف المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال دراستها وتبيان الجدوى منها واهمية المصرف في هذا المجال تزايدت في الوقت الحالي وذلك بسبب اشتراكها في اعداد الدراسات الاقتصادية المالية للمتعاملين معها اثناء انشاء مشاريعهم بتحديد الحجم التمويلي الامثل ، فمسألة تحديد الحجم الامثل للاموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الاموال التي تفي حاجاتها بحيث لايترتب عليها نقص في السيولة فتؤثر بصفة خاصة على المشروع وبصفة عامة على التنمية الاقتصادية .

وحاولنا من خلال هذا الموضوع والمتعلق بتمويل المصارف (البنوك)للمشاريع الاقتصادية ، وابراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية

فهو متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لاهم الجوانب المتعلقة بها وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع . ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الامثل لهذه المشاريع .

المصادر

١-احمد صلاح عطية ، كلية التجارة، ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ .
٢-.- احمد بوراس، تمويل المنشأت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ٢٠٠٨
٣-. محمد جمال هلالي ،عبدالرزاق شحادة ، الطبعة الاولى
٤- محمود سحنون ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الطبعة الأول ٢٠٠٣ قسنطينة الجزائر
٥-. عبد الغفار حنفي قرياقص سمية ،الاسواق والمؤسسات المالية ، مركز الاسكندرية مصر،١٩٩٩.
٦- سامر جلدة . البنوك التجارية والتمويل المصرفي . الطبعه الاولى . ٢٠٠٩
٧. جميل الزيدانين ، اساسيات في الجهاز المالي، دار وائل ، ١٩٩٨

٨-عبد الجليل ناوي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليناس ، جامعة الوادي ، ٢٠٠٧ ،٢٠٠٨.

٩- من موقع \https:\\m.bayt.com\ar\speeialties\q١٢٨٧.

١٠- محمد خضر ياسين ، مديرية الحسابات القومية –/. images- pd. 36240

١١-من من موقع الانترنيت https://www.tamweely.org/articles/

١٢- من موقع الانترنيت https://www.tamweely.org/wiki

١٣- بن قيراط وآخرون ، تمويل المشاريع الأقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العقيد الحاج الخضر ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ص١٧٦.

١٤- عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، مدخل معاصر في الأدارة المالية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧١.

١٥- عبد المؤمن ندية ، وآخرون ، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الأعتماد المستندي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة مصر، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦١.

١٦- سليمان ناصر ، كتاب التقنيات البنكية وعمليات الأئتمان ، ديوان المطبوعات ١٢/ ٢٠١٢ ، ص٢٩.

١٧- محمد صالح الحناوي ، وآخرون ، الأدارة المالية ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢٩.

١٨- صلاح الدين حسن السيمي ، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الأقتصادية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١١١.

١٩- جميل الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل ، الأردن ، ١٩٩٩، ص٧٦.

٢٠. المالقي ، ٢٠٠٠ ، ص١٨٥ – ١٩١.

٢١- احمد صلاح عطية ، مصدر سابق ، ص٧٣.